

النائب جبران باسيل

جانب رئيس مجلس النواب  
الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون حماية المؤشرات الجغرافية

تجدون ربطاً اقتراح قانون يتعلق بـ "حماية المؤشرات الجغرافية"، بتوقيع نواب من تكتل لبنان القوي.  
آملين ادراجها في جدول اقتراحات القوانين تمهدأً لإقراره.

وتفضلاً دولة الرئيس بقبول الاحترام.

النائب جبران باسيل

٢٠١٣

## اقتراح قانون حماية المؤشرات الجغرافية

الفصل الأول  
أحكام عامة

المادة الأولى: تعاريف

**من أجل تطبيق أحكام هذا القانون، يفهم من المفردات والعبارات المدرجة أدناه المعانى التالية الا إذا دل النص على خلاف ذلك:**

- المصلحة: مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة.
  - الدائرة: الدائرة المختصة بتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية وسميات المنتج.
  - التسمية التقليدية: هي تسمية جغرافية أو غير جغرافية يربطها المستهلك بمنطقة جغرافية معينة.
  - التسمية المتماثلة أو المجانسة: هي تسمية مشابهة لتسمية أخرى إلا أن المنتجات المعنية بالتسمية لا تعود إلى المنطقة الجغرافية نفسها.
  - تسمية الجنس: هي اسم المنتج الذي، على الرغم من أنه ينتمي للمكان أو المنطقة التي كان ينتج فيها بالأساس، قد أصبح مطابقاً للعبارة المألوفة في اللغة الدارجة في لبنان على أنها الاسم الدارج للسلعة بغض النظر عن منشئها الجغرافي.
  - الطلب: طلب تسجيل المؤشر الجغرافي أو تسمية المنتج.
  - اللجنة: اللجنة المناظر بها دراسة طلبات التسجيل والاعتراضات على قرارات التسجيل أو الرفض.
  - النشرة: ملحق خاص بالملكية الفكرية يصدر أسبوعياً مع الجريدة الرسمية.
  - المنطقة الجغرافية: هي المنطقة التي يشتهر فيها المؤشر الجغرافي أو تسمية المنتج أو تتركز فيها عملية الإنتاج أو تتمرّكز فيها العوامل الطبيعية والبشرية التي تعطي المنتج خصائصه.
  - معاهدة باريس: معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية للعام ١٨٨٣ المعدلة.
  - المرسوم التطبيقى: المرسوم الذي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة ويعنى بتطبيق بعض أحكام هذا القانون.

## المادة الثانية: تعريف المؤشر الجغرافي

يصبح المؤشر الجغرافي محمياً عندما يسجل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القانون.

### المادة الثالثة: تعريف تسمية المنشآت

تسمية المنتشرة هي اسم منطقة أو مكان محدد يدل على منتج منشأ في تلك المنطقة أو المكان وتعود نوعيته أو ميزاته أصلًا وحصراً إلى تلك المنطقة الجغرافية مشتملة على العوامل الطبيعية والبشرية شرط أن تتم عمليات الإنتاج والتحويل والإعداد ضمن المنطقة الجغرافية المحددة. ويمكن أن تأتي المواد الأولية للمنتجات المعنية بتسمية المنتشرة من منطقة «جغرافية مختلفة عن منطقة التحويل إذا توفرت الشروط التالية مجتمعة:

- أن تكون منطقة إنتاج المواد الأولية محدودة.
  - أن تتوافق شروطها خاصة لإنتاج المواد الأولية.
  - أن يتواافق نظام رقابة يراقب احترام هذه الشروط.

تصبح تسمية المنشآت محمية عندما تسجل لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القانون.

تأشيرة أصحاب الإقتراح

#### المادة الرابعة: التسميات التقليدية

تعتبر مؤشرات جغرافية التسميات التقليدية، الجغرافية أو غير الجغرافية، التي تشير إلى منتج ينتمي إلى منطقة أو مكان معين وتتوافر فيه الشروط المذكورة في المادة ٢ من هذا القانون.

تعتبر تسميات منشأ التسميات التقليدية، الجغرافية أو غير الجغرافية، التي تشير إلى منتج ينتمي إلى منطقة أو مكان معين وتتوافر فيه الشروط المذكورة في المادة ٣ من هذا القانون.

#### المادة الخامسة: مجال تطبيق القانون

يطبق هذا القانون على المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية المحولة أو المصنعة والمنتجات الحرفية والنبيذ والمشروبات الروحية، في ما يخص بالنبيذ، تراعي أحكام المواد من ١١ إلى ١٨ من القانون رقم ٢٠٠٠/٢١٦ المتعلقة بإنتاج وتصنيع وبيع واستيراد النبيذ.

#### المادة السادسة: الجهة صاحبة الصلاحية للتسجيل

تنشأ في المصلحة دائرة مختصة بتسجيل وحماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنتشأ. تنشأ لجنة للنظر في طلبات تسجيل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنتشأ أو رفض تسجيلها. تحدد الأصول والأالية المتبعة لعمل الدائرة واللجنة في المرسوم التطبيقى.

#### المادة السابعة: سجل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنتشأ

تمسك الدائرة سجلا تفيد فيه المؤشرات الجغرافية وتسميات المنتشأ المحمية. يتضمن هذا السجل:

- اسم المؤشر الجغرافي أو تسمية المنتشأ.
- اسم الجهة طالبة التسجيل.
- تحديد هيئة الرقابة التي ستراقب احترام دفتر الشروط.
- دفتر الشروط.
- تاريخ التسجيل.
- تاريخ نشر التسجيل.

#### الفصل الثاني إجراءات التسجيل

#### المادة الثامنة: أصحاب الحق في التسجيل

يكون للجهات التالية الحق في تقديم طلبات حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنتشأ إلى الوزارة:

- ـ تجمعات المنتجين أو المحولين المعنية بالمنتج والتي لها صفة تمثيلية ضمن معيارين: ٥٠٪ من حجم الإنتاج و ٥٠٪ من عدد المنتجين أو المحولين.
- ـ الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يكون المنتج الوحيد للمنتج موضوع التسجيل في منطقة معينة.

#### المادة التاسعة: طلب التسجيل

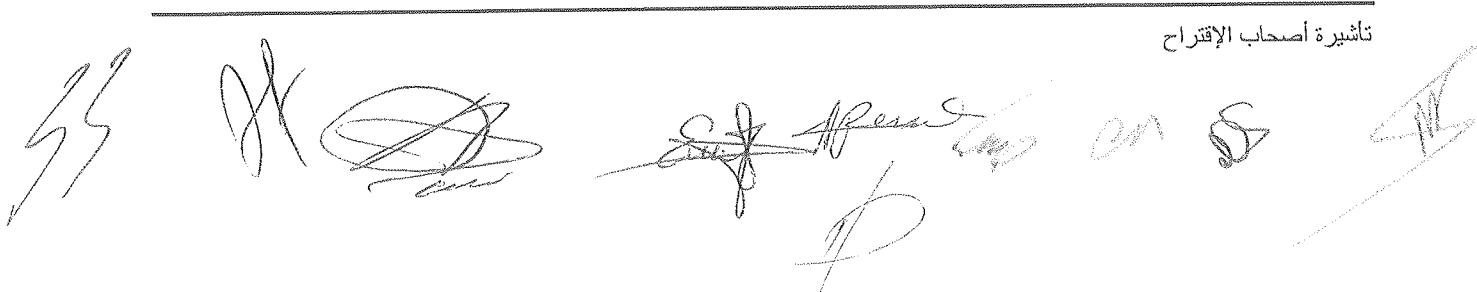
يجب أن يتضمن طلب التسجيل ما يلي:

- ـ اسم الجهة طالبة التسجيل والمستند الذي يثبت تمثيلها.
- ـ تحديد ما إذا كانت التسمية مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ.
- ـ العناصر التي ثبت أن المنتج يأتي من المنطقة الجغرافية عينها ووصف العلاقة بين المنتج ومصدره وتتبع اثر المنتج.
- ـ دفتر الشروط المشار إليه في المادة ١١ من هذا القانون.
- ـ كافة المستندات التقنية والاقتصادية والتاريخية والقانونية لإثبات الصلة بين المنتج ومصدره.

#### المادة العاشرة: تعين حدود المنطقة الجغرافية

تكون حدود المنطقة الجغرافية طبيعية أو إدارية شرط أن تتمتع كل دائرة إدارية بالخصائص الطبيعية والبشرية ذاتها. تنظم عملية إثبات تعين الحدود في الآلية المعتمدة لدراسة الطلب في المرسوم التطبيقى.

تأشير أصحاب الإقتراح



**المادة الحادية عشرة: دفتر الشروط**  
 يجب أن يتضمن دفتر الشروط ما يلي:

- أ- اسم المنتج.
- ب- تحديد المنطقة الجغرافية المعينة.
- ج- وصف المنتج وخصائصه.
- د- وصف طريقة الحصول على المنتج.
- هـ- تعين هيئة الرقابة التي ستراقب مطابقة المنتج لدفتر الشروط.
- و- العناصر المتعلقة بالتوظيف وبالملصقات.
- ز- المتطلبات التي تفرض احترامها الأحكام المحلية الخاصة.

يعالج المرسوم التطبيقي لهذا القانون عناصر دفتر الشروط بشكل تفصيلي.

**المادة الثانية عشرة: دراسة طلب التسجيل**

تحدد آلية وكيفية دراسة الطلب من قبل اللجنة في المرسوم التطبيقي لهذا القانون.  
كما يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء رسم الإبداع ورسم الحصول على الشهادة بناء على اقتراح وزيري الاقتصاد والتجارة والمالية.

**المادة الثالثة عشرة: نشر طلب التسجيل**

إذا ثبت أن المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت قابلان للتسجيل، يتوجب على الدائرة نشر تصريح عن التسمية في النشرة على نفقة طالبي التسجيل كما ينشر القرار الكترونياً على موقع الوزارة.

**المادة الرابعة عشرة: شروط الاعتراض**

تنول اللجنة النظر بالاعتراضات على تسجيل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت أو رفض تسجيلها.  
يحق لكل صاحب مصلحة أن يعتري على طلب التسجيل شرط توفر أي من الحالات التالية:

- إذا كانت التسمية المطلوب حمايتها لا تتوافق فيها الشروط المحددة في هذا القانون.
- إذا كانت التسمية تضر بأي حق من الحقوق المكتسبة، على سبيل المثال الحقوق المتعلقة بعلامة تجارية تتمتع بالحماية في لبنان شرط أن تكون هذه العلامة مكتسبة بحسن نية وغير قابلة للإلغاء، بتسمية متماثلة/ متجانسة كلياً أو جزئياً.
- إذا كانت التسمية هي اسم الجنس المنتج وفقاً للتعریف الوارد في المادة الأولى من هذا القانون.
- إذا كان متوجهون معنيون بالمنتج في المنطقة المعينة غير ممثلين في التجمع الذي قدم الطلب.

**المادة الخامسة عشرة: الاعتراض على قرار قبول أو رفض تسجيل المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت والطعن بهذا القرار**

- أ- إن قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض قابلة للطعن عن طريق الاعتراض أمام اللجنة التي أصدرت القرار.
- ب- يقدم الاعتراض كتابة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، دائرة تسجيل تسميات المنشآت والمؤشرات الجغرافية، التي تحيله إلى اللجنة خلال مدة خمسة أيام من تاريخ استلامها له.
- ج- تصدر اللجنة وبعد سماع الجهة المعترضة قراراً معللاً بما يقبول الاعتراض أو رفضه.
- د- في حال اتخذت اللجنة بنتيجة الاعتراض قراراً قضى بقبول التسجيل يحق لها أن تلزم الجهة المعترضة بتنفيذ ما تراه مناسباً من الأحكام لقبول تسجيل المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت.
- هـ- إن القرار الصادر نتيجة الاعتراض قراراً نهائياً قابلاً للطعن عن طريق الإدعاء أمام محكمة الغرفة الابتدائية الناظرة في القضايا التجارية.
- وـ- إذا رفض طلب التسجيل بقرار من اللجنة أو بقرار مبرم من المحكمة، تبقى الرسوم المدفوعة إيراداً للخزينة.
- زـ- تحدد مهل الاعتراض في المرسوم التطبيقي لهذا القانون.

**المادة السادسة عشرة: شهادة تسجيل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت المحمية**

تصدر رئيس الدائرة شهادة بتسجيل المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت خلال مدة ١٥ يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة بقبول طلب التسجيل.  
وتعتبر التسمية مسجلة من تاريخ إيداع الطلب.

تأشيره أصحاب الإقتراح



**المادة السابعة عشرة:** نشر تسجيل المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت  
تنشر جميع المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت المسجلة والبيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام المادة ٩ من هذا القانون، في النشرة على نفقة أصحاب التسمية كما تنشر الكترونياً على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة.

**المادة الثامنة عشرة:** تعديل دفتر الشروط  
عند التقدم بطلب لتعديل دفتر الشروط من قبل المنتجين، تطبق الإجراءات نفسها الخاصة بالتسجيل وفقاً لأحكام المواد من ٨ إلى ١٧ من هذا القانون إلا إذا أرأت اللجنة أن التعديل الطارئ على دفتر الشروط طفيفاً.

#### **المادة التاسعة عشرة:** الغاء التسجيل

يلغى التسجيل في الحالات التالية:  
أ- بناء على طلب المنتجين المسجلين.

ب- بناء على طلب هيئة الرقابة وفقاً لأحكام المادة ٢٥ من هذا القانون.

ج- بناء لطلب كل ذي مصلحة في حال عدم استعمال المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت ضمن الأراضي اللبنانية لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل تبدأ من تاريخ التسجيل. ويسقط حق المطالبة بالإلغاء في حال قام المنتجون المسجلون باستعمال المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت قبل شهر من تاريخ التقدم بطلب الإلغاء. على أن لا يلغى المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشآت في حال أثبت المنتجون المسجلون أنه لم يكن لديهم النية بعدم الاستعمال أو الاهتمام فضلاً عن وجود ظروف منعهم من الاستعمال، كوجود عوائق مفروضة من قبل الحكومة من شأنها أن تعيق التجارة. وفي هذه الحالة، يقع عبء الإثبات على المنتجين المسجلين ويمكن تقديمها بجميع الطرق. يتم نشر الإلغاء في النشرة على نفقة المنتجين المسجلين.

### **الفصل الثالث**

#### **حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت**

#### **المادة العشرون:** نطاق الحماية

إن حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت تمنع:

- كل استخدام لتسمية محمية على منتج مماثل أو غير مماثل للمنتج المحمي.
- كل استخدام لتسمية محمية على منتج لا يستوفي الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط.
- كل استخدام يسمح بالاستفادة من شهرة التسمية والاستثمارات الجارية عليها.
- كل استخدام من شأنه أن يخدع المستهلك في ما يتعلق بمصدر المنتج.
- أي تقليد للتسمية إذا لم يكن منشوها المكان المشار إليه بتلك التسمية حتى لو تمت الإشارة إلى مصدر المنتج الحقيقي، أو تم ذكر التسمية مترجمة أو مقرونة بعبارات مثل " النوع " أو " صنف " أو " طريقة " أو " تقليد " أو ما يشابهها.
- أي تقليد لتكيف أو شكل المنتج، أو تغليفه أو دعائته مما قد يخلق انطباعاً خطأً عن مصدر المنتج الحقيقي.
- أي استعمال لمؤشر جغرافي أو تسمية منشأ يشكل منافسة غير مشروعة بمفهوم المادة ١٠ مكرر من معاهدة باريس.

#### **المادة الحادية والعشرون:** استخدام التسمية المحمية

يتمتع بحق استخدام التسمية المحمية كل منتج يستوفي جميع الشروط الواردة في دفتر الشروط.

#### **المادة الثانية والعشرون:** الاستثناءات من الحماية

تستثنى من الحماية تسميات الجنس.

وفي حال التسميات المتماثلة/المتاجستة، فإن الحماية تمنع لكل منها على أن لا يؤدي هذا الاستعمال إلى خلق التباس في ذهن الجمهور. ويجب في هذه الحالة أن تقرن كل من تلك التسميات بدلائل كافية تمكن الجمهور من التمييز بينها. كما يجب تحديد اسم المنشأ الخاص بالمنتج بشكل واضح وبازر على المنتج.

#### **المادة الثالثة والعشرون:** العلاقة بين المؤشرات الجغرافية/تسميات المنشآت والعلامات التجارية

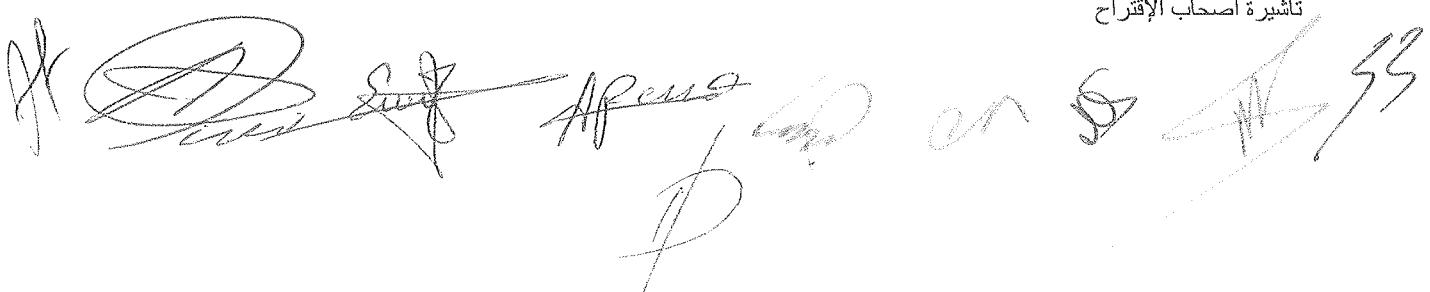
يجوز استعمال العلامة التجارية أو جزء من العلامة التي تتضمن على مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ إذا كان الحق في هذه العلامة قد اكتسب من خلال استعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

وفي حال سوء النية يكون لأصحاب العلامات التجارية التي تشتمل على مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ، مهلة ثلاثة سنوات لتصحيح أوضاعهم تحت طائلة شطب علاماتهم.

#### **المادة الرابعة والعشرون:** استخدام اسم الشخص

يجوز أن يستعمل أي شخص اسمه أو اسم سلفه في نشاطه التجاري على وجه لا يضل الجمهور. تأخذ السلطة القضائية المختصة القرار في هذا الشأن.

تأشيره أصحاب الإقتراح



الفصل الرابع  
الرقابة على المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت

**المادة الخامسة والعشرون : هيئة الرقابة**  
تنشأ هيئة للرقابة على المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت وينظم في المرسوم التطبيقي تشكيل الهيئة ودورها وماهيتها وأ آلية الرقابة وتتكليفها.

في ما يختص بالبنية، تطبق أحكام المادة ١٥ من القانون ٢٠٠٠/٢١٦ المتعلق بإنذار وتصنيع وبيع واستيراد التبز.

**المادة السادسة والعشرون : تكاليف الرقابة**  
يتحمل المنتجون الذين يستخدمون التسمية التكاليف التي تستلزمها عملية مراقبة الالتزام بدفتر الشروط.

الفصل الخامس  
العقوبات

**المادة السابعة والعشرون : العقوبات**  
يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبالغرامة من خمسة ملايين إلى ٥٠ مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بمخالفة أحكام المادة ٢٠ من هذا القانون.

**المادة الثامنة والعشرون : مضاعفة العقوبة في حالة التكرار**  
تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا الفصل في حالة التكرار.

**المادة التاسعة والعشرون : التعويض على صاحب الحق**  
يلزم كل من اندى على حقوق مستعمل التسمية المسجلة بأن يدفع للفريق المتضرر تعويضاً يشمل الأضرار المادية والمعنوية والربح الفاتح والربح الذي جناه المعتدى والخسارة اللاحقة بالإضافة إلى المصارييف والأتعاب.

**المادة الثلاثون : عقوبات ثانوية**  
يجب أن يتضمن كل حكم يصدر في جرم معاقب عليه في هذا القانون، لصق الحكم لمدة ثلاثة أيام في الأماكن التي تعينها المحكمة المختصة وفي مكاتب الفريق الخاسر وغرف التجارة والصناعة والزراعة ونشره في جريدين محليتين واسعى الانتشار على نفقة الفريق الخاسر.

الفصل السادس  
أحكام نهائية

**المادة الحادية والثلاثون : المرسوم التطبيقي**  
تنظم كيفية تحديد المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشآت ودراسة الطلب من قبل اللجنة وإثبات تعين الحدود وتسمية هيئة الرقابة وتنظيم عملها وتسيير المؤشرات الجغرافية في لبنان بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير خلال شهرين من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

**المادة الثانية والثلاثون : سريان مفعول القانون**  
يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

توقيع النواب أصحاب الإقتراح :

النائب ماريو كعوس

النائب جعفر عباس

النائب عادل حمود

النائب جعفر كعيل

النائب إبراهيم كعفل

النائب أدهم طه

النائب أنطوان زغوب

النائب حسين العجلوني

النائب دغقول صعب

النائب عبدالله عسلي

النائب محمد عسلي

## الأسباب الموجبة لاقتراح قانون حماية المؤشرات الجغرافية

لما كان لبنان من أوائل الدول التي حمت حقوق الملكية الفكرية في المنطقة عبر سن التشريعات والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة منذ العام ١٩٢٤، لا سيما اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية مדרيد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة،

ولما كانت الملكية الفكرية لا تعنى فقط بحماية الابتكارات الأدبية والفنية والاختراعات في كافة الميادين إنما تعنى أيضاً بحماية المنتجات الزراعية، والزراعية الصناعية والحرفية إذا كانت هذه المنتجات ذات صلة وثيقة بمصدرها وذلك بموجب المؤشرات الجغرافية،

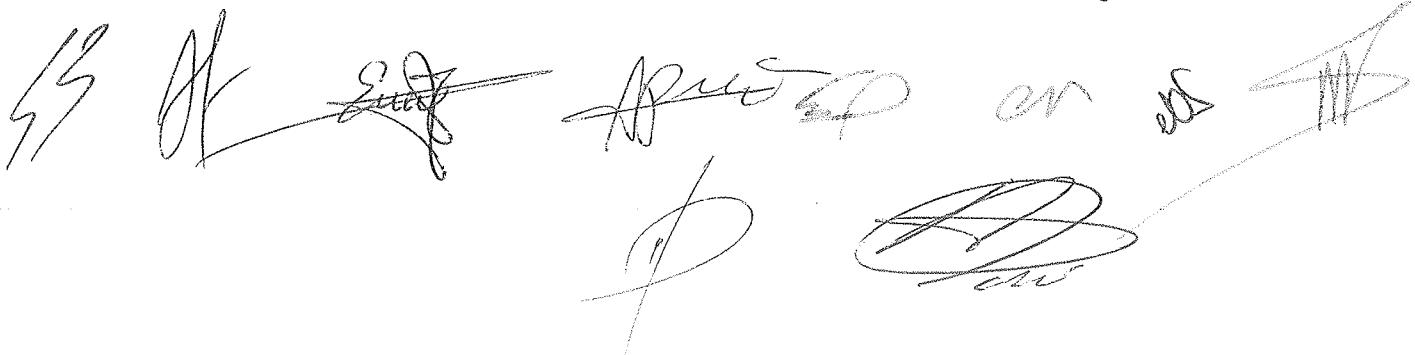
ولما كانت المؤشرات الجغرافية أداة فعالة في رسم الاستراتيجيات المحلية لا سيما عن طريق المساهمة في معايير الجودة والمصدر في الترويج للموقع الجغرافي على نطاق واسع، وفي حشد الطاقات المحلية وتنظيم الصناعات والتجمعات البشرية ذات الصلة، فضلاً عن مساهمتها في تنمية المناطق النائية وتأهيلها وخلق صورة إيجابية وشهرة للمناطق التي أعطت المؤشر الجغرافي خصائصه وميزاته،

ولما كانت المناطق اللبنانية قد اشتهرت على مر العصور بجودة انتاجها وتميزه حتى صار المنتج هوية المنطقة التي أعطته اسمها كمشمش بعلبك وزيت زيتون الكورة وأجراس بيت شباب وبصل بسبا وصابون طرابلس وسلاكين جزين وعرق ونبيذ كفريا وغيرها وغيرها،

ولما كانت حماية هذه المنتجات كمؤشرات جغرافية من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لهذه المنتجات بما يشجع الزراعة والصناعات الحرفية ويسهل مداخل المزارعين والحرفيين وينمي الريف ويشجع السياحة في المناطق التي تحمل اسمها المنتجات المحمية،

---

تأشيره أصحاب الإقتراح



ولما كانت شهادة بعض المنتجات اللبنانيّة قد وصلت إلى الدول العربيّة (كالفواكه والخضار) والدول الأوروبيّة (كالأنبذة والمشروبات الروحيّة)،

ولما كانت الدول العربيّة والاتحاد الأوروبيّ هما الشركاء التجاريين الأساسيين للبنان،

ولما كانت المعايير التي تفرضها هذه الدول تتحمّل علينا حماية منتجاتنا اللبنانيّة ذات الشهرة المناطقية حتّى تستفيد من القيمة المضافة التي تعطيها إياها القوانين الأجنبيّة لا سيما الأوروبيّة في حال كانت محميّة مؤشرات جغرافيّة،

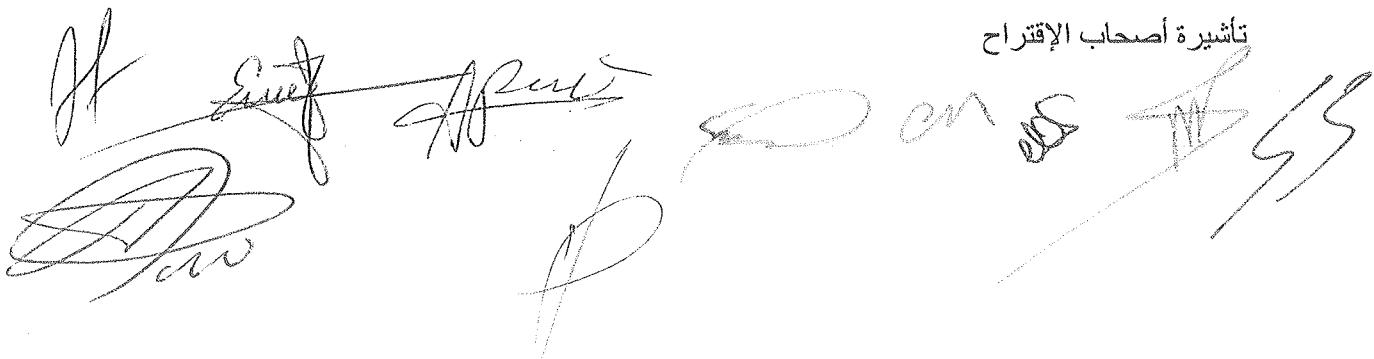
ولما كانت حماية المؤشرات الجغرافيّة أصبحت واقعًا ضروريًّا والتزاماً بموجب الاتفاقيات الدوليّة ذات الصلة لا سيما اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكيّة الفكريّة والتي تشكّل أحد الركائز الثلاث لمنظّمة التجارة العالميّة التي يتبع لبنان اليوم عمليّة انضمامه إليها،

ولما كان موضوع تسجيل المؤشرات الجغرافيّة هو أحد المواضيع الأساسيّة التي يتم التفاوض عليها اليوم في منظّمة التجارة العالميّة والتي لا يمكن العمل بها ما لم تكن الدولة المعنية قد وضعت نظامًا وطنيًّا لحماية التسميات الجغرافيّة،

ولما كان العمل على المؤشرات الجغرافيّة بشقيّها المؤشر الجغرافي (Indication Géographique) وتسمية المنشأ (Appellation d'origine) هو عمل قائم في الأساس على منطق المبادرة والتطوّع. بمعنى آخر، فإن عملية تحديد المؤشر الجغرافي أو تسمية المنشأ بدءًا من وضع دفتر الشروط وصولاً إلى التسجيل والرقابة هي عملية تقع بالدرجة الأولى على كاهل المنتجين والصناعيين والمصنعين وغيرهم من أصحاب العلاقة. فضلاً عن ذلك فإن التعامل بالمؤشرات الجغرافيّة لا يمكن أن يكون على مستوى الأفراد وإنما على مستوى التجمّعات. وبالتالي فإن منطق الجماعة أو العمل الجماعي هو السائد لذلك، فإن نجاح المؤشرات الجغرافيّة يتوقف على وحدة المنتجين وتعاونهم في ما بينهم، الأمر الذي ينمّي الوحدة الوطنيّة ويعزّزها،

لذلك، كان لا بد لنا من إعداد الإطار القانوني اللازم لحماية هذه المنتجات ووضع الآلية الازمة لتمكين المنتجين من الاستفادة من هذه الحماية.

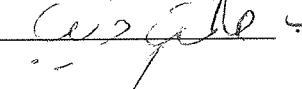
تأشيره أصحاب الإقتراح

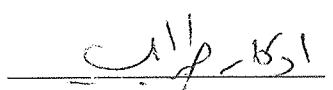
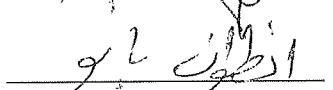
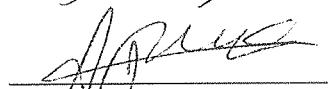


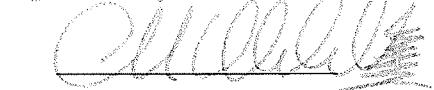
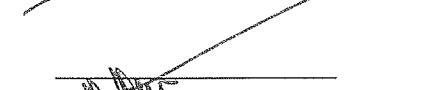
وفي ما يلي أهم أحكام مشروع القانون:

١. اعتماد التمييز بين المؤشرات الجغرافية من جهة وبين تسميات المنشأ من جهة ثانية.
٢. تعريف كل من المؤشر الجغرافي وتسمية المنشأ والتسمية التقليدية.
٣. تطبيق إقتراح القانون على المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية المصنعة أو المحولة والمنتجات الحرفية والنبيذ والمشروبات الروحية مع مراعاة، بالنسبة للنبيذ، أحكام القانون ٢١٦/٢٠٠٠ المتعلقة بإنتاج وبيع واستيراد النبيذ.
٤. إنشاء دائرة في مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة مختصة بحماية وتسجيل المؤشرات الجغرافية.
٥. تشكيل لجنة للنظر في طلبات تسجيل المؤشرات الجغرافية.
٦. التزام المنتجين المسجلين بعدة شروط منصوص عليها في دفتر شروط أعد من قبلهم.
٧. إمكانية اعتراف كل ذي مصلحة أمام لجنة دراسة الطلبات على تسجيل أو رفض تسجيل مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ. وتكون قرارات اللجنة قابلة للطعن أمام المحكمة وفقاً للأصول المتبعة لذلك.
٨. إمكانية تعديل دفتر الشروط (ملاءمتها مع التطورات المستجدة) وإمكانية إلغاء التسجيل لعدة أسباب، أهمها عدم الالتزام بـ دفتر الشروط.
٩. تحديد الاستثناءات من الحماية.
١٠. تحديد إجراءات الرقابة على المؤشرات الجغرافية.
١١. فرض عقوبات تطبق في حالة التعدي على الحقوق التي يحميها القانون.
١٢. الحق تنظيم وتطبيق بعض أحكام القانون بمرسوم تطبيقي يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة.

توقيع أصحاب الإقتراح

النائب عمار حموى  
  
النائب حمزة سعيد  
  
النائب خالد عباس  
  
النائب محمد بن خليل  


النائب أمير حمود  
  
النائب ابراهيم كعانت  
  
النائب ابراهيم حرب  
  
النائب ابراهيم جعوان  
  
النائب ابراهيم نعوان  


النائب سليمان عثمان  
  
النائب نقولا صعب  
  
النائب نبيل العجلان  
  
النائب نبيل العجلان  
